الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة "الحزام والطريق": المكاسب والمخاطر

Algeria-China Partnership in light of "Belt And Road" Initiative: Gains and Risks

ط.د/حنينة رجوح[1]*

[1] جامعة باتنة 1، مخبر الأمن في منطقة المتوسط، (الجزائر)

hanina.redjouh@univ-batna.dz

أ.د/ عتيقة كواشي[2]

[2] جامعة باتنة 1، مخبر الأمن في منطقة المتوسط، (الجزائر)

atika.kouachi@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/17 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/19 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة واقع العلاقات الجزائرية-الصينية الراهنة، و المشاريع الاستثمارية التي تتيحها مبادرة "الحزام والطريق" للوصول الى بناء شراكة استراتجية شاملة تعكس طموحات البلدين الاقتصادية والسياسية، وتعتبر هذه المبادرة الصينية مشروعا اقتصاديا ضخما، يستهدف الاستثمار في البنى التحتية بشكل خاص. ومع انضمام الجزائر الى المبادرة فقد منحت لنفسها فرصة هامة من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية المتواصلة، شرط تنويع الشركاء والأخذ بالحيطة تجنبا للوقوع في فخ مديونية محتملة، والسعي لاكتساب دور الفاعل الدولي المؤثر لا الفاعل التابع.*

الكلمات المفتاحية: *الجزائر؛ الصين؛ مبادرة الحزام والطريق؛ شراكة؛ استثمار؛*

Abstract:

This paper aims to examine the reality of algeria-China's current relations and investment projects offered by the "Belt and Road" initiative to build a comprehensive strategic partnership that reflects the two countries' economic and political ambitions. This Chinese initiative is a huge economic project, aimed at investing in infrastructure in particular, As Algeria joined this initiative it has given itself an important opportunity to keep pace with ongoing global economic developments. provided that partners are diversified and cautiously taken in order to avoid a potential debt trap, andseeking to gain the role of an influential international actor, not a subordinate ator.

key words: *Algeria; China; Belt and Road Initiative; partnership; Investment;*

* المؤلف المرسل

مقدّمة:

تعد العلاقات الجزائرية الصينية واحدة من أهم العلاقات المتفردة تاريخيا، والتي تمتد الى حقب زمنية سابقة شهدت خلالها هذه العلاقات توافقا سياسيا واقتصاديا كبيرين حول عديد القضايا الإقليمية والدولية، كقضايا التحرر في العالم والتعاون المشترك. وتعتبر الجزائر في الوقت الراهن، المحطة الأولى للنشاط الصيني داخل منطقة شمال إفريقيا، وبوابة للصين الى إفريقيا بحكم تموقعها الجغرافي ومكانتها القارية المتميزة.

حيث ومنذ العام 2013 تمكنت الصين من أن تصبح أكبر شريك اقتصادي للجزائر، لتقطع بذلك طريق الاحتكار التجاري أمام الشركاء الأوروبيين، وقد تأكد ذلك بشكل كبير بعد اقدام الجزائر كأول بلد عربي على اقامة شراكة استراتجية شاملة مع الصين عام 2014. ليليها التصديق الرسمي على انضمامها الى مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2019 الصينية. المعروفة بمسمى:"الحزام الاقتصادي لطريق الحرير واستراتجية تطوير طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". تحت مختصر سابق"حزام واحد طريق واحد One Belt One Road"، كأهم وأكبر مشروع اقتصادي معاصر على حد تقديرات كثير من الخبراء، يستهدف الاستثمار في البنى التحتية والتسريع في عملية النمو الاقتصادي داخل المنطقة الممتدة من آسيا والمحيط الهادي مرورا بإفريقيا الى وسط شرق أوروبا.

وبانضمام الجزائر الى هذه المبادرة، يفتح المجال واسعا أمام فرضيات عدة حول النتائج المستقبلية لهذا الانضمام وما ستجني منه الجزائر بشكل خاص، سيما مع وجود طرح مفاده؛ أن هذه المبادرة هي مجرد استراتجية للايقاع بالدول في فخ المديونية أو مايعرف؛ بدبلوماسية فخ الديون (Debt Trap Deplomacy)، والتوطين الناعم للصين داخل الدول دونما تدخل مباشر في شؤونها الداخلية.

ومن هنا جاءت أسباب اختيار هذا الموضوع في كونه يشكل عنصرا مهما ضمن أحد المحاور البحثية الحالية الأكثر تطرقا داخل الأوساط الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية، والمتمثل أساسا في تحليل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وما تشهده الصين من تطورات وتحركات دولية كبيرة، منتهجة سياسات واستراتجيات متفردة على سابقاتها من الدول الكبرى من أجل فرض مكانتها عالميا. ومدى تأثير ذلك على شراكاتها الاقتصادية المختلفة، كشراكتها الاقتصادية والاستراتجية مع الجزائر التي سيتم التطرق اليها عبر هذه الدراسة، انطلاقا من الاشكالية البحثية التالية:

ما هو واقع الشراكة الجزائرية الصينية في ظل مبادرة الحزام والطريق؟ وماهي أهم المكاسب والمخاطر المحتملة من وراء هذه الشراكة؟

وبالاعتماد على المناهج التالية: التاريخي؛ من أجل ابراز نشأة وتطور العلاقات التاريخية بين الجزائر والصين، والمنهج الوصفي؛ لاستقراء واقع العلاقات القائمة بين البلدين ومنحنياتها التطورية، ثم المنهج التحليلي، لتقديم بعض المعطيات الاحصائية حول مبادرة "الحزام والطريق" بشكل عام، ومشاريع الشراكة بين الجزائر والصين في ظل المبادرة وما قبل انضمام الجزائر اليها بشكل خاص. وبناء على الاشكالية المطروحة، تمت صياغة وتبني الفرضيات التالية:

- انضمام الجزائر الى مبادرة "الحزام والطريق" بمشاريعها المختلفة يرفع من مستويات شراكتها الاستراتجية مع الصين ويفتح أمامها أفاقا اقتصادية وتنموية محلية وخارجية واعدة.
- مبادرة "الحزام والطريق" الصينية آلية ايجابية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بمشاريع تنموية واعدة من جهة، وسلبية بدافع التخوف من الوقوع في فخ مديونية وتبعية اقتصادية للطرف الصيني من جهة أخرى.

و تهدف الدراسة عموما الى البحث في مضمون مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وموقع الجزائر منها وكذا المكاسب التي ستجنيها من وراء الانضمام اليها ضمن مخططها البعيد المدى للشراكة الاستراتجية الشاملة مع الصين. مع تقديم للمخاطر المحتملة، ترشيدا للرأي العام وصانع القرار داخل الجزائر من أجل مواجهة أي طارئ محتمل، وتكييف أفضل للقرارات مستقبلا مع المعطيات الحاصلة، بما يضمن تحقيقا أمثل لمصالح الجزائر الاقتصادية ضمن المبادرة بشكل خاص، وعلاقتها مع الشريك الصيني بشكل عام.

ومن أجل الاجابة عن الاشكالية واثبات صحة أو نفي الفرضيات المعتمدة، سيتم دراسة الموضوع وفق المحاور التالية:

- قراءة في تاريخ العلاقات بين البلدين.
- أهمية الجزائر من المنظور الإقتصادي للصين.
- التأسيس لشراكة شاملة بين البلدين عبر مبادرة "الحزام والطريق".
- مستقبل العلاقات الجزائرية- الصينية في ظل المبادرة

1. المحور الأول: قراءة في تاريخ العلاقات بين البلدين.

العلاقات الجزائرية الصينية من أمتن العلاقات التفاعلية في البيئة الدولية، بفضل الروابط التاريخية المشتركة، والتي تتقدمها مساندة قضايا بعضهما البعض من مثل قضايا التحرر فيما مضى، والتفاهم اللامشروط في عديد المواقف السياسية والاقتصادية وطنية كانت أو دولية.

1.1 النشأة والتطور:

مرت العلاقات بين الجزائر والصين بفترات مهمة شكلت في مجملها طريقا لحالة من الصداقة القوية والمتينة، كانت بداياتها الرسمية الأولى عقب الاعتراف الصيني بالحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 22سبتمبر 1958، لتليها اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بتاريخ 20ديسمبر 1958، أين عملت الصين عقب ذلك على تقديم الدعم السياسي والمادي المتواصل للجزائر. وبعد استقلالها كانت الصين من الدول الأولى التي أعلنت اعترافها المباشر بالجمهورية الجزائرية (https://bit.ly/3Fdsf6c).

وقد شكل السلوك الصيني في اقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر وهي لا تزال تحت وطأة الاحتلال عام1958 أمرا استثنائيا في تاريخ العلاقات الدولية، مما ساهم في جعل الرابط التاريخي بينهما صداقة تقليدية مثالية قل نظيرها ومكنهما ذلك من الاحتفاظ بمشاورات سياسية متواصلة على أعلى المستويات والى اليوم(https://bit.ly/3qDISnH) . كما كانت الصين ولاتزال من الداعمين للشرعية الدولية والقانون الدولي، واتخذت من تحقيق مصلحتها في العالم وبلوغ مكانة مرموقة بعيدا عن الأيديولوجية الثورية أولى

أولوياتها، وقد كان للفشل الذي مني به القطب الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي دور في جعل الصين تراجع حساباتها وسياساتها بدءا من انتهاج سياسة الانفتاح عام 1978، وإحداث إصلاحات داخلية أساسها التعاون الخارجي خاصة مع الدول العربية وفي مقدمتها الجزائر. (قروش، 2014، ص 212).

ويمكن النظر الى التطور الملحوظ في العلاقات الثنائية بين البلدين على أنها جزء لا يتجزأ من العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كونتها الصين مع افريقا والعالم العربي، والذي يرجع سببه الى النمو والتقدم الاقتصادي الكبير الذي عرفه ناتجها المحلي الخام من جهة، ومن جهة ثانية الى انفتاح الاقتصاد الجزائري منذ سنوات وانتهاجها لإستراتجية تنويع الشركاء التجاريين الأجانب خلال انعقاد قمة -بكين- للتعاون الصيني الإفريقي عام 2006(كعبوش، 2021، ص228). وقد قام بعض الباحثين بتقسيم هذه الفترات من العلاقة الثنائية الى ثلاث مراحل أساسية اضافة الى مرحلة رابعة تم اعتمادها في هذه الدراسة:

المرحلة الأولى:

وتعرف بمرحلة التأسيس؛ التي تمتد بداياتها الأولى الى خمسينيات القرن الماضي أين تزامن انطلاق الثورة الجزائرية مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية واعترافها المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة ودعمها التام لاستقلال الجزائر عام 1962. تجدر هنا الاشارة الى أن تعامل الطرف الصيني مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال تلك الفترة كان تعاملا دوليا طبيعيا لا يوحي بأنه تعامل مع ممثلي حركة تحرر وطنية.

المرحلة الثانية:

و يطلق عليها: مرحلة الكل- أيديولوجي؛ الممتدة بين فترتي الستينيات والسبعينيات والتي شهدت توافقا كبيرا في المواقف بين الجزائر والصين تجاه عديد القضايا، كدعم حركات التحرر ومناهضة الامبريالية. اضافة الى الموقف الايجابي للجزائر ناحية الصين من مسألتي استقلال تايوان واستعادة الصين لمقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي عام 1971.

المرحلة الثالثة:

وتتمثل في فترة العقدين الاخيرين من القرن العشرين (الثمانينات والتسعينات)؛ والتي تزامنت مع انتهاج الصين لسياسات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي، مما ساهم في تحول العلاقات بينها وبين الجزائر من الهاجس الأيديولوجي الى الهاجس الاقتصادي، والاتجاه نحو مزيد من مستويات التعاون في المجالات الاقتصادية، التجارية والطاقوية بشكل خاص. اضافة الى تبني الصين لمقاربة مناهضة تدويل أزمة تردي الأوضاع الأمنية داخل الجزائر خلال هذه الفترة، وتأكيدها على مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادتها المطلقة.(حمشي، ربيعي، 2013، ص71-72).

كما أنه وفي الوقت الذي تردد فيه الأوروبيون من أجل الاستثمار في الجزائر خلال هذه المرحلة بسبب الوضع الأمني لسنوات التسعينات، فقد بلغت التدفقات الصينية نحو الجزائر أوجها حيث وصلت المبالغ المستثمرة من الجانب الصيني حدود 800 مليون دولار.(حمشي، ص87).

المرحلة الرابعة:

وتأتي هذه المرحلة كنتاج للتحديات والمتغيرات الحاسمة التي أفرزتها البيئة التفاعلية الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين من جهة، ومن جهة أخرى هي نتاج للتغييرات التي شهدتها ولا تزال تشهدها الدولتان داخليا خاصة في المجال الإقتصادي، فمع انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية وسعي الجزائر الى الانضمام للمنظمة من خلال العمل على اصلاح منظومتها الاقتصادية، كان هنا الرهان كبيرا أمام الصين كي تلعب دورا أساسيا لتحقيق التنمية المحلية داخل الجزائر عبر انتهاج أسلوب تعاوني صيني- جزائري موسع وشامل.(حمشي، ص85).

كما ساهم عامل الطاقة بشكل كبير في تحديد معالم هذه المرحلة، حيث ومنذ الاعلان عن الصين كأكبر بلد مستهلك للنفط عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كانت حينها توقعات بارتفاع المعدل الاستهلاكي لديها من النفط والغاز في عام 2020بما نسبته 60%، الأمر الذي دفع بها الى الحفاظ على علاقاتها مع موردي الطاقة داخل القارة الأفريقية على غرار الجزائر، واعتبارهم عنصرا مركزيا ضمن مشروعها لاستدامة نمو اقتصادها وتطويره على المدى البعيد. اضافة الى اعتبار القارة محيطا خصبا لمختلف المشاريع الاستثمارية والتجارية بالنظر الى حجمها السكاني وقوتها الشرائية المتزايدة (محمدي، 2017، ص132).

2.1 مميزات العلاقة بين البلدين:

لدى قراءة مسار العلاقات الصينية الجزائرية يتضح جليا مدى متانة هذه العلاقات حيث أن رؤساء الجزائر جميعهم منذ الاستقلال وقبل عام 2019 قاموا بزيارات رسمية الى الصين، في المقابل أيضا فان كامل رؤساء الصين زاروا الجزائر باستثناء الزعيم –ماوتسي تونغ-، كما أن أول فرقة طبية غادرت الصين في الماضي كانت باتجاه الجزائر. وبدورها كانت الجزائر من أشد المدافعين على احتفاظ الصين بمقعدها الدائم في مجلس الأمن، ناهيك عن تطابق مواقفهما السياسية الدولية بشكل كبير. حيث تجلى هذا التوافق أثناء عضوية الجزائر في مجلس الأمن طيلة سنتي 2005/2004، من خلال تجاوب الصين ايجابيا مع المشاريع التي تقدمت بها المجموعة العربية بقيادة الجزائر كعضو غير دائم أنذاك.(https://bit.ly/3DlDid0).

ومع مطلع الألفية الثالثة وتركيز الجزائر على خطط تنموية لتطوير البنى التحتية، أقدمت الشركات الصينية على المشاركة في هذه الخطط وتمكنت من الحصول على عقود قدرت قيمتها بحوالي 22 مليار دولار بين الفترة 2005-2016، حيث استفادت هذه الشركات من خطة الدعم والتعافي الاقتصاديين في الجزائر بين عامين 2001-2004 والتي هدفت الى ترميم البنى التحتية الأساسية.

كما انخرطت الشركات الصينية في البرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي استهدف أساسا انشاء وتحديث الطرقات وبناء السكنات بين عامي 2005-2010. اضافة الى مشاركتها أثناء الفترة الممتدة من 2010-2014 في خطة انمائية جديدة، وقد كان مشروع الطريق السيار شرق-غرب أبرز أهدافها، حيث انطلق العمل به عام2007 وتم استكمال اشغاله في عام 2015 اضافة الى تشييد ثالث أكبر مسجد في العالم في الجزائر العاصمة وتدشينه مع نهاية عام2020. (http://bit.ly/3mGXQXj)

و من جانب آخر وعلى الرغم من اختلاف الدين و اللغة و العادات، إلا أن العلاقات بين البلدين أخذت بعدا أكثر جدية حيث ارتفعت وتيرة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بينهما، وبدأ التعاون في المشاريع الموقع عليها منذ ازيد من ثلاثة عشريات كاملة، بما في ذلك مشاريع الزراعة والمياه والفنادق والمطاعم. ولم يقتصر التعاون بين البلدين في المجالين الاقتصادي والسياسي فقط، وإنما شمل كافة المجالات من مثل الجانب العلمي، الرياضة وحتى الصحافة. اضافة الى مواقفهما المشتركة ضد التدخلات الدولية في شؤون الدول والمساس بوحدة واستقرار الدولة الوطنية والتوافق المتكامل في محاربة الإرهاب مهما كان مصدره ومكانه.

وقد تجسد ذلك من خلال التوقيع على بيان جزائري –صيني مشترك يهدف الى رفع العلاقات بين البلدين الى مستوى التعاون الاستراتيجي، ليتم التأكيد مجددا على مدى أهمية ومكانة كل طرف لدى الطرف الثاني، ورغبتهما الدائمة في تثبيت الروابط القائمة بينهما على أسس براغماتية متبادلة (كعبوش، ص 228). كما قام البلدين في اطار بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" أو مبادرة "الحزام والطريق" بمبادلات تعاونية مثمرة، جعلت من الجزائر شريكا تجاريا مهما للصين في إفريقيا (https://bit.ly/3DlDid0).

2. المحور الثاني: أهمية الجزائر من المنظور الاقتصادي للصين

تبرز أهمية الجزائر بالنسبة للصين ليس فقط في كونها بوابة اقتصادية لها الى العمق الإفريقي بل للقوى الكبرى ككل وهذا ما دفع بها الى تطوير علاقاتها معها بشكل مستمر، الى أن أصبحت تملك أكبر جالية أجنبية على الأراضي الجزائرية تقدر بعشرات الآلاف معظمهم من العاملين في مشاريع البناء المختلفة. أين يمثل قطاع المقاولات أحد أهم أوجه الشراكة بين البلدين ومؤشرا كبيرا على التوسع الاقتصادي الصيني الحديث في الجزائر، بعد أن سبقه توسع في العلاقات التعاونية العسكرية منذ العام 1958.

وتشكل الجزائر أيضا محورا مهما في اهتمامات السياسة الخارجية الصينية ضمن محيطها المغاربي بالنظر الى حيازتها على واحدة من أكبر احتياطات الغاز في العالم، وهذا مايفسر زيارة الرئيس الصيني السابق –هوجين تاو – الى افريقيا (مصر، الغابون، الجزائر) في السنوات الماضية؛ تعبيرا منه عن رغبة الصين الملحة في تنويع الموردين لمصادر الطاقة، سيما وأن هذه الأخيرة محل سيطرة كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فان النفط الجزائري بشكل خاص سيكون بمثابة البديل الطاقوي للصين في شمال افريقيا خاصة مع انخفاض تكلفته الانتاجية مقارنة بغيره في مناطق أخرى من العالم، كما أنه الأكثر أمانا في الشحن والنقل البحري. (قوادرة، 2018، ص 22).

ويعتبر التواجد الصيني في الجزائر ظاهرة مميزة كون الجزائر الوجهة المفضلة لها في القارة الافريقية سنة 2015 واستطاعت شركاتها أن تفتك الكثير من عقود المشاريع الاستثمارية على حساب شركات أجنبية أخرى على غرار الشركات الفرنسية، نظرا لأفضلية عروضها من ناحية التكاليف المنخفضة وبذات المواصفات المقدمة من غيرها.

وهو مايفسر تمركز الاستثمارات الصينية في الجزائر في مجال البناء والأشغال العمومية، حسب ما يؤكده التقرير الصادر عن البنك الافريقي للتنمية المستدامة عام 2012. حيث أورد ذات التقرير فوز 50

شركة ومؤسسة صينية بعقود بناء بلغ اجمالي كلفتها بحوالي 20 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي جعل من الجزائر أكبر سوق افريقية لشركات البناء الصينية بل وأحد أهم الأسواق العالمية.(شطاب، حمزة، 2017، ص124).

وذات الأمر الذي أكده سفير الصين لدى الجزائر أواخر شهر أكتوبر 2018، عبر محاضرة ألقاها في إحدى الجامعات الجزائرية من خلال التصريح بمدى أهمية الجزائر كقطب مغاربي وكحليف استراتيجي للصين من منطلق محوريتها السوقية ومعطيات طبيعية ومادية كثيرة تزخر بها. (رحموني، 2020، ص173).

3. المحور الثالث: التأسيس لشراكة شاملة بين البلدين عبر مبادرة "الحزام والطريق"

تشكل مبادرة "الحزام والطريق" حجر الزاوية للاستراتجية الصينية الجديدة، والهادفة الى تحقيق الحلم الصيني لأحياء طريق الحرير القديم الذي كان ممرا تجاريا يربط الصين بروسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا واوروبا، وهي تشجع على الانفتاح عالميا وتحقيق التنمية الحديثة، مع انشاء أنموذج من التعاون الإقليمي والدولي، أساسه التعاون الاقتصادي، وبناء البنى التحتية للدول المنضمة اليها.كما أن المبادرة ليست ذات طابع اقتصادي فقط، بل لها أهداف استراتيجية ترمي الى مسايرة التحولات الحاصلة في النظام الدولي والإقليمي (خلف ،نافع ، 2020، ص168). وعلى اعتبار الجزائر شريكا استراتجيا وصديقا تقليديا فقد كان ضروريا استقطابها للانضمام الى الحركية الصينية العالمية عبر المبادرة الجديدة.

1.3 مضمون مبادرة "الحزام والطريق" الصينية :

يطلق الصينيون على سياستهم الخارجية "مبدأ التفاعل في العلاقات الدولية"، ولطالما كان طريق الحرير البحري والبري همزة وصل بين الصين والعالم العربي والحضارة الاسلامية بشكل خاص. لهذا تسعى الصين جاهدة في الوقت الراهن الى اعادة الاعتبار لهذا الطريق التاريخي، فعمدت الى اطلاق مبادرة عالمية ضخمة؛ أطلقت عليها اسم مبادرة "الحزام والطريق " أو "استراتجية حزام واحد –طريق واحد "، انطلاقا من نظريات مختلفة تحدد بها سلوكها ودورها الخارجي أولها، نظرية "التناغم الدولي "(intrnational harmony)؛ التي تبناها الرئيس السابق –هوجين تاو – ثم تلتها نظريات الرئيس الصيني الحالي -تشي جين بينغ- لاستغلال الموارد الطبيعية في مختلف مناطق العالم خدمة لمصالح الجميع تحت مفهوم؛ الكسب للجميع (win-win theory)، ونظرية "تعدد مراكز القوى الدولية" و"التعاون السلمي" (https://bit.ly/3DiTBaN).

ليقترح إثر ذلك مبادرة "الحزام والطريق" لأول مرة عام2013، حين صرح أنه اذا كان التاريخ قد ذكر الرئيس –ماوتسي تونغ – على أنه مؤسس الدولة الصينية، وأن الرئيس –دينغ شياو بينغ- باعث نهضتها الاقتصادية، فانه سيسعى لكي يذكره التاريخ على أنه المعيد للصين مجدها الدولي، ومكانتها التي تستحقها في العالم عبر إقراره لمبادرة –الحزام والطريق- احياءا لطريق الحرير القديم.

وترجع بداية طريق الحرير الى حكم سلالة –هان- قبل مائتي سنة قبل الميلاد، وقد أطلق عليه هذه التسمية من قبل العالم الجيولوجي الألماني –البارون فرديناند فون ريشتهوفن – عام 1877، وكان لهذا

الطريق دورا كبيرا في ازدهار العديد من الحضارات القديمة كالحضارة المصرية، الرومانية، الصينية والهندية. ولعب دورا آخر في نمو العديد من المدن الساحلية الواقعة حول الموانئ المحاذية للطريق، وتوقف كخط ملاحي للحرير مع الحكم العثماني في القسطنطنية. (شرعان، 2019، ص 5).

كما تشكل مبادرة "الحزام والطريق" اطار عمل رئيسي تسعى من خلاله الصين الى نشر خطابها القائم على مفهوم "القوة الناعمة"، عبر تسهيل المشاريع والخطابات المرتكزة على المشاريع الاقتصادية التنموية المشتركة، والتعبير على أنها مختلفة عن الدول الغربية بالنظر لتاريخها الخالي من الظاهرة الاستعمارية سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. اضافة الى التزامها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعواتها المتكررة الى التعاون والتضامن الدولي المتعدد الأطراف، كدعمها المتواصل خلال العامين الماضيين لمنظمة الصحة العالمية وعديد الدول في سبيل مواجهة مخاطر فيروس كورونا المستجد مع نهاية عام 2019، تحت مسمى؛ دبلوماسية الجائحة (معهد بروكنجر، 2019، ص 4).

وترتكز المبادرة على أهداف عدة، متمثلة أساسا في :

أ- تعزيز الربط البحري الدولي وتحسين سبل الربط بين الدول المختلفة عن طريق النقل واللوجيستيات

ب- البحث العلمي والبيئي، خاصة أنشطة تربية وصيد الأسماك

جـ- تعزيز التعاون الاقتصادي مع تشجيع التجارة والاستثمار

د- تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل عملية تحويل العملات

هـ- دعم عملية التبادل الثقافي بين الشعوب

أما من ناحية الأرقام، فإن مبادرة الحزام والطريق تشتمل على مايلي :

عدد المشاريع المطروحة مقدر بـ 2631مشروع بمبلغ اجمالي قدره:3.7ترليون دولار أمريكي، مع التعاقد مع 2600شركة ومؤسسة دولية، عقد عدة مذكرات تعاون مشترك مع 126 دولة و29 منظمة دولية. حجم التبادل التجاري في اطار المبادرة تجاوز 6 ترليون دولار أمريكي، والأهم من كل ذلك أمكنت المبادرة من توفير 244 ألف وظيفة جديدة، كما تم صرف مبلغ 440مليار دولار على مشاريع للبنية التحتية. بالاضافة الى اقدام 11 بنك صيني بافتتاح 76 فرع داخل 28 بلد منضم للمبادرة، وفي المقابل تم افتتاح فروع من طرف 50بنك تابع لـ 22دولة منضمة. (https://bit.ly/3CiqG56).

وتعتمد المبادرة على تطوير خطوط تجارية بحرية وبرية تربط بين الصين وباقي دول العالم،كما ظلت الصين لفترات أكبر مصدر للمواد المصنعة بنسبة 13 % من الحجم الاجمالي العالمي (https://bit.ly/3FhVdSx).

الى جانب ذلك تطمح الصين الى انشاء ونشر نموذج الأحياء الصينية"CHINATOWN" في مدن الدول المنضمة للمبادرة كالدول الأفريقية، مثلما هو الحال عليه في المدن العالمية الكبرى على غرار مدينتي نيويورك

وسان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية. قصد توطين جاليتها ونشر ثقافتها لتثبيت تواجدها كقوة ثقافية عظمى عبر تنفيذ مخطط "ألف معهد كونفشيوس" عبر العالم.(العطري، 2017، ص110).

وتضع المعطيات المقدمة في هذه الورقة، مبادرة "الحزام والطريق" ضمن خانة المشاريع الأكثر طموحا على الاطلاق، وتوحي الى وجود أهداف كبرى من وراء صرف الصين لطاقات دبلوماسية ومالية بهذا الحجم الهائل، سيما بعد التزام الرئيس الصيني أثناء مؤتمر " طريق الحرير للتعاون" برصد مبلغ اضافي قدره 124 مليار دولار اضافي الى مبلغ الانفاق الأولي المقدر بترليون دولار في شكل مساعدات وهبات وقروض للدول المنضمة الى المبادرة من أجل الاستثمار في البنى التحتية لهذه الدول وتطويرها.(حشاني، حكيمي، 2020، ص785).

كما تحمل المبادرة أبعاد جيوسياسية وجيواستراتجية عديدة تهدف من خلالها الصين حسب بعض الخبراء الى جعل أسيا وأوروبا فضاء مشتركا لتعاملاتها التجارية والمالية، كبديل عن نظام "بروتن وودز" وبناء نظام عولمي جديد أو ما يسمى بـ "العولمة الصينية". وتمتلك هذه المبادرة فرص نجاح كبيرة، كما تكتنفها فرص عدة للفشل وكلاهما يعتمد على مدى توافر أو انعدام العوامل المؤدية لكلا الاحتمالين.(صلاح، 2018، ص11)

2.3 طبيعة المشاريع الاستثمارية والمبادلات التجارية الثنائية:

ان مفهوم الشراكة في معناها العام؛ هو ذلك الارتباط النشط بين طرفين أو أكثر قائم على معايير خاصة تفرضها مصالح محددة لكل طرف من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وهو ماينطبق على الجزائر في شراكاتها الخارجية والتي ترتكز على ثلاث دوافع أساسية، تتمثل في: حتمية البروز الاقتصادي العالمي وتنويع الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، والأهم من كل ذلك هو محاولة الخروج من أزمة البطالة التي تهدد البنية الاقتصادية والمجتمعية داخل البلد بشكل خاص.(Zemouri, Belkacemi, 2017, p 502-503).

وهو الأمر الذي تسعى الجزائر الى تجسيده في اطار علاقتها وشراكتها مع الصين، حيث بدأت المبادلات بين البلدين تشهد نموا متزايدا مع بداية الألفية الجديدة تماشت والسياسة الصينية الخارجية في البحث عن مكانة اقتصادية وتجارية صناعية عالمية لائقة، الى أن توجت هذه المبادلات بالتوقيع على اتفاقية للشراكة الاستراتجية الشاملة عام 2014 والتي اعتبرت أول اتفاقية من نوعها تبرمها الصين مع بلد عربي، ليليها لاحقا وضع المخطط الخماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل 2014-2018 حيز التنفيذ من ذات العام. وفي اطار المبادلات التجارية بين البلدين وحسب آخر تحديث لقاعدة بيانات "COMTRADE" التابعة للأمم المتحدة فقد بلغ حجم واردات الجزائر من الصين 8.41 مليار دولار عام 2016، في حين بلغت صادراتها تجاهها 333.4مليون دولار لذات العام. (http://bit.ly/32y05oZ)

وامتد التعاون بين الطرفين بعد ذلك الى مجالات كثيرة، بما فيها المجال الفضائي أين ساهمت الصين في اطلاق أول قمر صناعي جزائري للاتصالات؛ "ألكوم سات" من منصة اطلاق صينية شهر ديسمبر من عام 2017. ناهيك عن الهبات الصينية للجزائر كتعبير عن مدى عراقة ومتانة العلاقات بين البلدين، على غرار

بناء دار للأوبرا في الجزائر العاصمة بمقاييس عالمية جديدة بمساهمة وتمويل صيني كامل، تم تدشينها عام 2016، الى جانب استثمارات هامة في مجال تركيب السيارات، من مثل افتتاح مصنع لتركيب السيارات من علامة"شيري" في سطيف بعد ابرام الطرفين لمجموعة من الاتفاقيات في مجال الصناعات الميكانيكية نوفمبر 2013، والتي تضمنت أيضا انشاء مصنع لتركيب السيارات من علامة "فاو" الصينية في الجزائر، والذي قدرت تكلفته بنحو 50مليون يورو.(طيب، 2019، ص19).

وترتكز المشاريع الاستثمارية الصينية بشكل كبير على الاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية، حيث استثمرت الشركات الصينية مبلغ 4.51 مليار دولار لانجاز الطريق السيار شرق-غرب بشراكة مع متعامل ثالث؛ المجمع الياباني "كوجال" الذي كلف بقسمه الشرقي الممتد على مسافة 399كلم. في حين تولت الشركتين الصينتين "CITIC"و "CRCC" مهمة انجاز القسمين الوسط والغربي على مسافة 169-359كلم.(كعبوش، ص232-233).

ومع انضمام الجزائر الى مبادرة "الحزام والطريق "بشكل رسمي في عام 2019، تسارعت الجهود الصينية لإنجاز البنى التحتية اللازمة لطريق الحرير الجديد في الجزائر عبر مشاريع تنموية ضخمة، لتبلغ قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر الى غاية عام 2021؛ 10 مليار دولار أمريكي، كما بلغ حجم المبادلات التجارية السنوية بين الطرفين مبلغ الـ 9 مليار دولار أمريكي (https://bit.ly/30op2BZ).

وبالحديث عن المبادلات التجارية فقد صدرت الصين الى الجزائر في عام 2019، ماقيمته 6.94 مليار دولار من منتجات وسلع متنوعة ممثلة أساسا في: أنابيب الحديد(بقيمة307 مليون دولار)، اطارات مطاطية(بقيمة 219مليون دولار)، وشاحنات التسليم (بقيمة 202مليون دولار). في حين لم تصدر أي خدمات، وقد زادت صادرات الصين الى الجزائر بمعدل سنوي قدره17.1%؛ أي من 158 مليون دولار في عام 1995 الى 6.94 مليار دولار في عام 2019.(http://bit.ly/3qtSeke)

ومع نهاية عام 2021، صدرت الصين ماقيمته 565 مليون دولار واستوردت ماقيمته 138 مليون دولار من الجزائر أي بزيادة قدرت بـ: 123مليون دولار بين سبتمبر 2020 وسبتمبر2021 في جانب الصادرات من الميزان التجاري، مع زيادة في حجم الواردات بمقدار 89.5مليون دولار لنفس الفترة. وقد تمثلت أهم صادراتها الى الجزائر بشكل عام في: المضادات المصلية ، اللقاحات والسموم والدم(78.8 مليون دولار)، الهواتف(25.7 مليون دولار)/ اضافة الى الأنابيب الحديدية، البلوزات المتماسكة والحديد المغلف المسطح (بإجمالي47.7 مليون دولار) أما أهم وارداتها من الجزائر فتمثلت في: النفط المكرر(116مليون دولار)، الحديد شبه نهائي(21.7مليون دولار)، الفلين الخام(200ألف دولار)، مقالات كورك الطبيعية(169 ألف دولار)، والصوف(137ألف دولار). (http://bit.ly/3qtSeke)

وكتحليل لما سبق، فانه يلاحظ مدى الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات من جانب الصادرات ضمن أهم تعاملات الجزائر الخارجية مع الشريك الصيني المصنف كشريك أول وأساسي، وعدم وجود التنويع الانتاجي الضروري والكفيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف السلع والمنتجات وحتى الخدمات، والذي يقف عائقا أمام بعث حركية اقتصادية وتجارية تنافسية للجزائر في الأسواق الإقليمية

والدولية. ومن هنا؛ فانه ينصح بالآخذ بهذا المؤشر الاقتصادي السلبي والمتكرر بعين الاعتبار من الجانب الجزائري، من أجل تدارك الخلل القائم و ايجاد حلول سريعة وناجعة تضمن نهوضا اقتصادي ناجح على كل المستويات، سواء في اطار مبادرات استثمارية كبرى على غرار مبادرة الحزام والطريق أو غيرها.

4. المحور الرابع: مستقبل العلاقات الجزائرية –الصينية في ظل المبادرة

ان استشراف مستقبل العلاقات الجزائرية الصينية في ظل مبادرة "الحزام والطريق"، قد يكون أمر سابقا لأوانه بالنظر الى معطيات عدة،أبرزها؛ أن الجزائر لم تنضم بشكل رسمي الى المبادرة الفتية النشأة إلا في السداسي الثاني من عام 2019، وما أعقبه من أحداث داخلية ودولية حساسة، تصدرها الانتشار الواسع لجائحة -فيروس كورونا – التي كان لها الوقع الكبير على المنظومة الدولية ككل وفي شتى الميادين الحيوية، لاسيما الاقتصادية منها. الأمر الذي عرقل حركية وأنشطة الكثير من الفواعل الدولية وتسبب في توقف العديد من المشاريع والمبادلات التجارية، لكن ذلك لن يمنع من تقديم بعض الاحصائيات والنقاط المهمة في هذا الصدد عبر هذه الورقة، ضمن العنصرين المواليين:

1.4 المكاسب المنتظرة:

تسعى الجزائر من خلال تعاملها مع الشريك الصيني وانضمامها الى مبادرته "الحزام والطريق"، الى ايجاد حلول لأزماتها الاقتصادية المتعددة، عبر دعم لمعدلات النمو وتطوير البنية التحتية لاقتصادها الوطني، اضافة الى جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة في اطار المبادرة. وهو ما يؤكده اقدامها على تجديد المخطط الخماسي للتعاون الجزائري-الصيني، للفترة(2019-2023) .

ومع تعداد يفوق الـ1000 شركة صينية عاملة في الجزائر، أصبحت الصين الشريك المفضل لديها في اعداد وانجاز المشاريع الاقتصادية الكبرى على اختلافها، من مثل مشروع انجاز وتطوير ميناء "الحمدانية المركزي" غرب مدينة تيبازة والذي يعتبر أول وأكبر ميناء سيتم انجازه في المياه العميقة الجزائرية، وثاني أكبر ميناء في افريقيا تبلغ كلفته حوالي 6 مليار دولار أمريكي، حيث سيكون مع دخوله حيز العمل مركزا اقليميا لمنطقة شمال افريقيا في حوض المتوسط. بطاقة استيعابية تبلغ 25 مليون طن سنويا، و23 محطة قادرة على التعامل مع مايصل الى 6.5مليون حاوية طول الواحدة منها 20قدما (https://bit.ly/3Cgvs31).

المشروع تم الاعلان عنه في شهر جانفي من عام 2016، وستتولى كل من الشركتين الصينيتين الحكوميتين لهندسة البناء وهندسة المرافىء مع هيئة الموانىء الجزائرية أشغال انجازه. (https://bit.ly/3Cgvs31).

كما يمثل مشروع اعادة احياء منجم "غار جبيلات" للحديد بالاتفاق مع الشريك الصيني الذي يتوقع الانتهاء من مراحله الثلاث في أفاق 2025، بما فيها انجاز مركب ضخم لصناعة الحديد والصلب لزيادة القيمة المضافة لخام الحديد وتحقيق أرباح أكثر، موردا مهما لمداخيل سنوية تقدر بمليارات الدولارات، وقد يكون بديلا مهما عن النفط.

والى جانب مشروع منجم الحديد، اتفقت الجزائر و الصين أيضا على المشروع المندمج لاستغلال وتحويل الفوسفات والغاز الطبيعي في الشرق الجزائري داخل أربع ولايات، حيث يمتلك الطرف الجزائري

51% من المشروع في مقابل 49% للطرف الصيني. وسيمكن هذا المشروع الذي خصص له مبلغ استثماري يقدر بـ6 مليار دولار أمريكي من استحداث 3 ألاف منصب عمل مباشر، و14 ألف منصب عمل في مختلف ورشات الانجاز حسب ما تضمنه عقد الانجاز.

وبما أن الجزائر حاليا طرف فعلي في مبادرة "الحزام والطريق" فان الصين تراهن عليها كثيرا في تنفيذ أهداف المبادرة، بحكم موقعها الجيوستراتيجي الهام ومقوماتها الاقتصادية، اضافة الى وزنها الدبلوماسي في قارة افريقيا.كما أن ما جاءت به المبادرة الصينية يتماشى ورؤية الجزائر في مجال الاندماج المغاربي والإفريقي، لاسيما مع استغلال الطريق العابر للصحراء – الجزائر-ليغوس- ذو الانجاز الصيني، مما سيسمح لمختلف الأطراف الفاعلة ضمن المبادرة ومنها الجزائر بالتنسيق المتبادل حول البرامج التنموية وتعزيز العلاقات والمبادلات الانسانية. ناهيك عن التواجد في مختلف الفعاليات التي سيتم عقدها في اطار المبادرة ضمن ميادين عدة؛ السياسية،الاقتصادية وحتى الاجتماعية منها والثقافية.

وفي ذات السياق فقد خلصت بعض النتائج الحديثة التي توصل إليها مجموعة من الباحثين، الى أن مبادرة "الحزام والطريق" قد ساهمت في التقليل من الهامش التجاري الخارجي الجزائري بنسبة 23%، مع زيادة ملحوظة في الرفاهية الإقتصادية من خلال نوع البضائع المستوردة؛ كالسيارات والهواتف النقالة، الى جانب استفادتها من تقنيات الجيل الرابع4G والشبكات الرقمية وتفتحها بشكل أسهل وواسع على المنصات التجارية العالمية عبر البوابة الصينية المتطورة. ناهيك عن تلقيها لمساعدات وإمدادات صينية طبية معتبرة خلال جائحة كورونا COVID-19(خويلدات وآخرون،2021، ص 1065-1066)، في اطار خططها لطريق الحرير الصحي وردا على المساعدات الجزائرية لها مع بداية تفشي الوباء.

وقد كان من بين أهم أنواع الدعم الصحي الصيني للجزائر إقدامها في أفريل من عام 2020 الى إبرام عقد بناء مستشفى في الجزائر العاصمة بسعة 700 سرير، قدرت كلفته بـ 500مليون دولار، وتبرعها في فيفري 2021 بحوالي 200ألف جرعة من لقاح Sinopharm المطور من طرف المخابر الصحية الصينية(خويلدات،ص 1063-1064).

لكن وعلى الرغم من كل تلك المؤشرات الايجابية حول المكاسب المنتظرة بين البلدين، فانه ينبغي الإشارة الى بعض القراءات التحليلية التي ترى بوجود عوامل ترجيحية لكفة الاستثمارات الصينية في المغرب أكثر من الجزائر، بالنظر الى توفره على مجموعة من المؤهلات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في منطقة شمال أفريقيا بشكل خاص، كميناء طنجة الذي يربط بين 167 ميناء حول العالم ومحورا لتنظيم التبادل التجاري الدولي في قارة أفريقيا بشكل عام (طيب،2019،ص20).

كما أن الاستثمارات الصينية في الجزائر رغم كونها استثمارا أجنبي مباشر الا أنها تقتصر بشكل كبير على مجال المحروقات، ولا يوجد تحويل لرؤوس الأموال الى داخل الجزائر من أجل تجسيد المشاريع بل تتكفل بتسديدها عن طريق تحويلها لأموال الى البنوك الصينية، وهو ما يتناقض مع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي؛ الذي يعني استقطاب رؤوس الأموال من الخارج وامتلاك ما نسبته 10% على الأقل من رأسمال المشروع.(شطاب، ص126).

الى جانب ماسبق وعلى عكس الاستثمارات الصينية في الجزائر التي ترتكز بشكل كبير على الاستثمار في قطاع المحروقات والهياكل القاعدية، فإن الاستثمار الصيني في قطاع الزراعة يحتل مكانة معتبرة في عدد من الدول الأفريقية من أجل معالجة النقص الغذائي داخل القارة ورفع القدرة الأفريقية الذاتية للتنمية الزراعية. لكن وعلى الرغم من توفر الجزائر على امكانات زراعية ضخمة بمساحة تبلغ 42.4 مليون هكتار فان سياستها لتنويع المداخيل والمنتجات الداخلية لم تساهم بشكل فعال في تطوير قطاعها الزراعي، رغم كونه مجال حيوي يرتبط بأمن البلد واستقراره، وعليه توجب اعادة النظر في هذا الجانب وجعله من أولويات الشراكة مع المتعامل الصيني الفائق التطور في هذا الجانب الاستثماري.(كعبوش،ص244-245).

2.4 المخاطر المحتملة:

على الرغم من استراتجية الخروج الصينية الجديدة عبر مشروع القرن "مبادرة الحزام والطريق" والذي سعت من خلاله الى اثبات امكانية التوطين داخل الدول، دونما تدخل في شؤونها الداخلية بانتهاج اساليب التعاون والتبادل التجاري بين الشركات الحكومية والخاصة، في سبيل تحقيق رباعية من الشراكة الدولية الناعمة؛ والتي تتألف من المساعدات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار والمساعدات التقنية في تنفيذ المشاريع التنموية وتطوير البنى التحتية للدول (https://bit.ly/3qD2BUq).

فان الطرح الواقعي الجديد يرى وعلى النقيض من ذلك، على غرار –بوزان-، -سيغال- و-مونرو-، أن الصين غير راضية ببنية النظام الدولي القائم رغم استظهارها لسياسة ناعمة في سلوكياتها الخارجية، وأنها تسعى من خلال مبادراتها التوسعية الى تحقيق الهيمنة العالمية، ما سيشكل تحديا من الصعب تجنبه، و يخلق لعبة صفرية بين القوى الكبرى قد تؤدي الى حدوث نزاعات وحروب من أجل فرض السيطرة (https://bit.ly/3Hp1I84).

ومن خلال هذا الطرح فان مشروع مبادرة "الحزام والطريق"، أو "طريق الحرير الصيني الجديد" من المشاريع التنموية الكبرى التي تشهدها المنظومة الدولية، وسياسة استراتجية شاملة تستهدف ميدان الاقتصاد بالدرجة الأولى، تسعى من خلاله الصين الى ابراز قوتها الاقتصادية عالميا وتحقيق أهدافها المسطرة من وراء ذلك. لكن وعلى من الرغم من كل الجوانب الايجابية لهذا المشروع الضخم، فانه يصطدم بعراقيل كثيرة قد تعيق تنفيذه على الوجه المطلوب حاضرا أو مستقبلا. حيث يرى بعض المحللين أن الصعود الصيني الحالي واحتلالها مراتب متقدمة في التجارة ورسم الاستثمارات الخارجية، سيكون دافعا أساسيا لقوى دولية أخرى من أجل إصلاح أو تغيير سياستها الاقتصادية على نحو يضمن ريادتها وتفوقها العالمي، كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الأخيرة، التي أصدر "مجلس العلاقات الخارجية " بها تقريرا يقيم فيه تداعيات المبادرة الصينية (BRI) على المصالح الأمريكية وطرح استراتجية للرد عليها،تتضمن أربعة محاور أساسية هي :

- تحسين القدرات التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية.
- تحديد الكيفية الملائمة للتعاون مع الحلفاء، الشركاء والمنظمات المتعدد الأطراف من أجل تلبية احتياجات البنية التحتية للبلدان النامية، على نحو أفضل من المبادرة الصينية.

- تقديم توصيات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لحماية المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية داخل دول مبادرة الحزام والطريق.
- العمل بشكل منفرد أو جماعي مع أطراف تتبنى ذات الأفكار من أجل تقديم بديل للمبادرة الصينية، يعزز نقاط القوة في ميدان التقنيات المتطورة والشراكات العالمية، مع الحفاظ على الدور التقليدي في وضع المعايير الدولية ودعم سيادة القانون والنشاطات التجارية الشفافة (https://bit.ly/3kEUa7s).

ما يستنتج مما سبق نظريا، أن مبادرة "الحزام والطريق" قادرة على تحقيق الكثير من الايجابيات، كالتقليص من الفجوة التي تشهدها البنية التحتية بين الدول النامية، وتسهيل عمليات النقل وتعزيز الأنشطة اللوجيستية. لكن عمليا تتعدى مخاطر المبادرة اجابياتها، فالمبادرة قد تقوض استقرار الاقتصاد العالمي من خلال؛ منح القروض للمشاريع غير المستدامة، مما يرفع من نسب المديونية لدى الدول المنضمة الى المبادرة وبالتالي وقوعها في ما يعرف بـ: "دبلوماسية فخ الديون الصينية"، "Debt Trap Deplomacy"، بالاضافة الى الضرر البيئي الذي سيسببه انبعاث ثاني أكسيد الكربون (بنسبة 0.3% على مستوى العالم) مع الترويج الصيني المتكرر من أجل الاعتماد على محطات الطاقة المعتمدة في تشغيلها على الفحم (https://bit.ly/3kEUa7s).

وهي ذات المخاطر التي ليست الجزائر في مأمن منها، اضافة الا أنه وعلى الرغم من العلاقة المتينة و الطويلة الأمد بين الجزائر والصين، إلا أن الصين كان لها أدوار جيوسياسية وأمنية محدودة في المنطقة رغم مكانتها وموقعها في مجلس الأمن الأمي مترددة على الأقل في لعب دور الوساطة في نزاع الصحراء الغربية أو الحرب الأهلية في ليبيا، الأمر الذي يثير تساؤلات حول ما اذا كانت الجزائر على غرار دول المغرب العربي تسعى فقط بانضمامها الى المبادرة واقامة شراكة استراتجية شاملة مع الصين من أجل مسايرة مخططات الدول الكبرى، أم أنها مهتمة فقط بتحقيق المكاسب التجارية مع الشريك الصيني ؟). https://bit.ly/3Cjikdx)

اضافة الى ذلك، فان التواجد المتزايد للشركات الصينية في الجزائر قد يتسبب في عرقلة تطور النسيج الصناعي والانتاجي المحلي الداخلي للجزائر، وهذا بالنظر الى ضعف وهشاشة الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرتها على منافسة الشركات والمؤسسات الصينية الكبرى. وخاصة بعد تمكن هذه الآخيرة من الاستحواذ على أهم المشاريع في الجزائر، أمام غياب وانسحاب الشركات الغربية بداعي غياب المناخ الملائم للاستثمار وانتشار الفساد والبروقراطية(Saidi, Derbal,2017, p98). لاسيما وأن الهدف الأول للشركات الصينية هو الحصول على سوق عالمية من أجل الرفع من مستوى مبيعاتها، عبر تنويع مصادر دخلها في مناطق جغرافية عدة واختراقها اقتصاديا مثلما فعلت الشركات الغربية الكبرى المتعددة الجنسيات(Zemouri, p508).

وحسب دراسة أجراها –جوزيف تشينغ – الباحث في العلاقات الصينية الشرق أوسطية، حاول من خلالها تحليل ما وصلت اليه نتائج انضمام بعض الدول العربية في منطقة الخليج الى مبادرة مبادرة "الحزام

والطريق" ، فقد لاحظ وجود عقبات عديدة أمام المبادرة من أجل كسب الدعم الايجابي في المنطقة والتي من أهمها: النظر الى رأسمالية الدولة الصينية كشكل من أشكال الكولونيالية الجديدة أمام ضعف القاعدة الصناعية لدول الخليج، واكتساح المنتجات الصينية لأسواقها. وتعاظم هذا الموقف أكثر بفعل الانتهاكات القانونية التي تمارسها بعض الشركات الصينية تجاه العمالة المحلية والبيئة بشكل خاص، والتخوف الشديد من الثقافة الإشتراكية الصينية على الثقافة الاسلامية للمنطقة لاسيما مع المعاملة العنيفة للصين تجاه مسلميها.(رحمت، 2019، ص31-32).

كما تخشى بعض الدول من تحول المبادرة الصينية الى آلية للسيطرة على مواردها وأصولها الاستراتجية، سيما وأن الكثير من المشاريع ممولة ومنجزة من الطرف الصيني منذ انطلاق العمل بالمبادرة عام 2013، مثلما حدث مع كل من باكستان وسريلانكا بعد تخلفهما عن سداد ديونهما تجاه الصين، الأمر الذي أدخلهما في مفاوضات كانت نتائجها وخيمة؛ (مقايضة الديون بالأصول) من خلال التوقيع على عقود تأجير طويلة المدى لصالح الشريك الصيني. حيث قامت سريلانكا بتأجير ميناء "هامبانتوتا" لشركات صينية لمدة 99 عاما، من جانبها قامت باكستان بتأجير المناطق المجاورة لميناء "جوادرا" للطرف الصيني لحوالي 43عاما (صلاح، ص13). وهو ما يشكل تهديدا لتوازنات الدول المنضمة للمبادرة في حال لم تتخذ الاحتياطات والتدابير الاحترازية اللازمة لذلك، بما فيها الجزائر.

الخاتمة:

قياسا على ما سبق من بحث في مضمون مبادرة "الحزام والطريق " وسعي الجزائر والصين من أجل بناء شراكة استراتجية شاملة عبر تفعيل آلياتها والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة في أجندتها فيما يتعلق بجانب العلاقات الجزائرية الصينية منها، اتضحت مدى قوة الروابط القائمة بين البلدين والتطور المستمر في التشاور والتعاون المنتهج بينهما، وما يميزها من مستويات ثقة عالية في تنفيذ وانجاز المشاريع التنموية المشتركة ضمن بيئة دولية متسارعة النمو والأحداث. فكان انضمام الجزائر الى المبادرة الصينية بمثابة الخطوة المهمة نحو مواكبة العصر ومقتضياته، انطلاقا من مبدأ تنويع الشركاء واختيار الأفضل في تسيير المصالح والأشغال.

وقد تمكنت الصين عبر استراتجيتها الناعمة وعملا بقاعدة انسانية موروثة مضمونها ؛أن "المرء ليس وحيدا على الطريق عندما يكون العالم أسرة واحدة " من أن تصنع مكانتها المتميزة في العالم ولدى الطرف الجزائري بشكل خاص لتتعدى بذلك حدود الشراكة الاقتصادية الى التفاهم السياسي حول مختلف القضايا، والتبادل الثقافي بين شعبي البلدين ضمن توليفة متناغمة، رغم الاختلاف في المكون الحضاري الفكري والانتماء العقائدي.

كما اتضح أيضا أن نقل الجزائر لمستوى شراكتها مع الصين عبر الانضمام الحديث الى مبادرة "الحزام والطريق" قد مهد فعليا لشراكة استراتجية شاملة بين البلدين، وساهم بشكل كبير في سعيهما نحو تجسيد الكثير من المشاريع الاستثمارية الكبرى داخل الجزائر لاسيما ما تعلق منها بقطاعي الأشغال العمومية

والطاقة، والتي تتيح مستقبلا امكانية التموقع المريح للاقتصاد الجزائري في شمال افريقيا والمنطقة المتوسطية بشكل عام؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

وتبين كذلك عبر هذه الدراسة، أنه وعلى الرغم من الجوانب الايجابية الكبيرة التي يقدمها انضمام الجزائر الى مبادرة "الحزام والطريق" من تمتين لعلاقتها الاستراتجية مع الصين وتموقع اقتصادها خارجيا، فان المبادرة لا تكاد تخلو من خطر المديونية والتبعية بشكل خاص، وهو ما أفرزه الانضمام المتقدم لبعض الدول الى المبادرة وأكدت عليه مجموعة من التقارير الدولية التي تضمنت بحوثا في الجوانب السلبية للمبادرة، الأمر الذي يثبت أيضا صحة الفرضية الثانية.

الاقتراحات والتوصيات:

استنادا الى ما ورد، يمكن تقديم المقترحات والتوصيات التالية:

- توسيع دائرة التعاون والتبادل بين الشريكين الجزائري والصيني في اطار مبادرة "الحزام والطريق" بما يبقي على العلاقات المتينة بين الجانبين ويخدم مصالحهما الاستراتجية المشتركة، دون الاضرار بالاقتصاد والتعاملات المالية للجزائر بشكل خاص بحكم الفوارق الكبيرة بينهما في المجالين التكنولوجي والتقني.

- ضرروة نقل الخبرات الصينية الى الجزائر، وإدراجها ضمن الشروط الأساسية في مختلف العقود الثنائية، لاسيما ما تعلق منها بالمشاريع الاستثمارية الكبرى.

- عدم الاعتماد على الميدان الطاقوي فقط في النشاط الاستثماري والتجاري بين البلدين، مع العمل على تنويع صادرات الجزائر لاسيما في القطاع الزراعي، ومحاولة فتح أسواق خارجية لها عبر المتعامل الصيني وفق شروط عقلانية خادمة للطرفين.

- على الجزائر أن تعمل بمبدأ تنويع الشركاء والمبادرات وعدم السير ضمن شراكة أحادية الطرف، مثلما هو الحال مع الشريك الصيني ومبادرته "الحزام والطريق" وهذا لنسبية النتائج المنتظرة في مثل هكذا تعاملات تجارية، وعدم التحكم الكلي في مخرجاتها المستقبلية.

- انشاء مركز مشترك للدراسات في الجزائر يعنى بالميدان الاقتصادي والاستراتيجي، من أجل التنسيق المتواصل وتقييم النتائج المحصلة عبر فترات زمنية محددة لمختلف المشاريع المنجزة بين البلدين في اطار مبادرة "الحزام والطريق"، وهذا بالاعتماد على خبرات بشرية ذات كفاءة وأدوات تحليلة متطورة، لضمان الاستقراء الجيد للمؤشرات التنموية الايجابية، وطرح البدائل الأكثر نجاعة للسلبية منها وفي الوقت المناسب.

قائمة المراجع:

1- رحمت محمد ذو الفقار، (نوفمبر2019)، جهود الصين لإسباغ الشرعية على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بالخليج، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

2- شرعان عمار، (2019)، مبادرة الحزام والطريق الصينية:مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ط1، برلين-ألمانيا.

3- العطري علي، (ديسمبر2017)، "التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في أفريقيا"، مجلة البحوث القانونية والسياسية (العدد التاسع).

4- حشاني فاطمة الزهراء، حكيمي توفيق، (جويلية 2020)، "السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد05(العدد02).

5- حمشي محمد، ربيعي سامية، (جانفي2013)، "ستون سنة من العلاقات الصينية- الجزائرية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية" المجلد الثاني(العدد الأول).

5- خلف حميد عدنان، زياد نافع هند، (ماي2020)، "مبادرة الحزام والطريق الأهداف والتحديات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية (العدد19).

6- خويلدات وآخرون، (ماي2021)، "مبادرة الحزام والطريق: العلاقات الاستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد10(العدد03).

6- رحموني عبد الرحيم، (2020)، "جيوبوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب"، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد04(العدد01).

7- شطاب نادية، حمزة زكرياء، (جوان2017)، "التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات"، معارف (العدد22).

8- صلاح علي، (2018)، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (العدد02).

9- طيب جميلة، (جوان2019)، "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس(العدد الأول).

10- قروش محمد، (2014)، "البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية العربية"، مجلة أكاديميا، المجلد01(العدد الثاني).

11- قوادرة حسين، (جويلية 2018)، "الدور الصيني في منطقة شمال افريقيا لفترة مابعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني (العدد السادس).

12- كعبوش الحواس، (16جوان2021)، "أفاق الشراكة الجزائرية-الصينية: نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد12(01).

13- محمدي صليحة، (جويلية2017)، "السياسة الصينية تجاه أفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الأفريقية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (العدد11).

14- معهد بروكنجر، (16-17 ديسمبر 2021)، "مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن الاضطرابات السياسية"، الدوحة –قطر.

15- أحمد عبد العزيز محمد الأمير، (23ديسمبر2018)، العلاقات الصينية الجزائرية: الواقع وأفاق المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، متاح من خلال الرابط: https://democraticac.de/?p=58124

16- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتجية (2019/11/24)، "العلاقات الجزائرية الصينية مواقف متكاملة وتعاون بناء". متاح من خلال الرابط : https://www.politics.dz.com

17- خشيب جلال ،"الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد: لماذا لن يكون صعود الصين صعودا سلميا؟"، المعهد المصري للدراسات. متاح من خلال الرابط: https://eipsseg.org

18- سبيتي فيديل(2020/07/26)، "وسط ضجيج"الاتجاه شرقا" الصين تشق طريق الحرير نحو العالم العربي"، أندبندت عربية بودكاست. متاح من خلال الرابط:

https://www.independentarabia.com/node/132886

19- السقطي خالد عبد الله، "مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات"، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.متاح من خلال الرابط:

https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/arab_acasemt_silk_road.pdf

20- غانم داليا، بن عبد الله لينا، (21نوفمبر2016)، "المتلازمة الصينية: حسنت الجزائر وبيجينغ علاقتهما الاقتصادية لكن لا شك أنه بامكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. متاح على الرابط:

http://carnegie-mec.org/diwan6621

21- Saidi Halima, Derbal Abedelkader, (2017), "Le Developpement des firmes multinationales Chinoises au niveau Mondial, et en Algerie en particulier", Algerian Business Performance Review, (N12).

22- Zemouri Messaud, Belkacemi Soumia, (Decembre2017), "Sino-algérian partnerships and it's impact on the emergence of Algerian economy", Journal of Industrial Economics, Vol13(N03).

23- Boukalfa Ahcene(20/10/2020), "China and Algeria are raising thier comprehensive stratigic partenership to a new level", china daily. available at: http://www.epaper.chinadaily.com

24- Chris Devonshire-Ellis,(jul2021), "Algeria To cordinate National Develepment Plans withe China's Belt and Road Initiative ",Silk Road briefing. available at: https://www.silkroadbriefing.com/news/2021/07/27/algeria-to-coordinate-national-development-plans-with-chinas-belt-and-road-initiative/

25- Victor Carneiro Correa Vierra,(sep/dec 2019), "From Third World Theory to Belt and Road Initiative :International aidas a Chinese Foriegn Policy Tool", vol 41(3) Contexto International. available at: https://www.scielo.br/j/cint/a/C3YthnMgVLCP8jrLpTDyKVN/?lang=en&format=pdf

26- Zoubir Yahia,(24-28/08/2020), "China's Projections in the Magreb: Establishing a presence in the Mediterranean";general conference virtual event, Available at: https://ecpr.eu/Events/Event/PaperDetails/54460

27- Algeria Imports from China-2021 Data2022 forecast1992-2016, Tradingeconomics, Available at: http://tradingeconomics.com/algeria/imports/china

28 - Algeria Exports to China-2021 Data2022 forecast1992-2016, Tradingeconomics, Available at: http://tradingeconomics.com/algeria/exports/china

29 - China(CHN) and Algeria(DZA) Trad/oec-The Observory of…, available at: https://oec.world/en/profile/belatiral-country/chn/partner/dza